

## البناء

«كهرباء زحلة» تنتج 24 على 24 لـ53 ألف مشترك

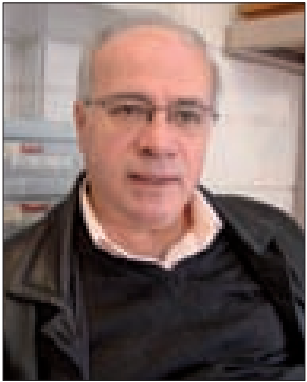
## نكد لـ«البناء»: فرصة لجذب المستثمرين إلى البقاع رغم امتعاض المفرضين وتخفيف الأعباء المالية عن كاهل المواطنين والحد من التلوث



نكد متحدًا إلى الزميل موسى



سلمو



شلهوب

كصناعيين، أمام حركة إنتاجية أفضل»، مشيراً إلى «أن كهرباء زحلة شجعت المستثمرين وجذبت المزيد من الاستثمارات في مجالات عدة في البقاع، وبالتالي نكون أمام نهضة استثمارية وإنتاجية ووظيفية».

يعتبر تجمع مختارين قضاء زحلة وبلديات القضاء، وهو من المؤيدين لمشروع الإنتاج، أن مطالبه تحققت في «مكافحة ظاهرة امتعت طويلاً في سرقة أموال أهالي قضاء زحلة، من دون حساب أو رقيب أو أي راع، من خلال وصول مشروع إنتاج كهرباء زحلة الذي يراعي المصلحة الاقتصادية لأكثر من 53 ألف مشترك، ضمن امتياز كهرباء زحلة، ما يؤمن مصلحة أكثر من مئتي ألف بقاعي انتظروا هذا الحلم للتخلص من كابوس المولدات».

أشرف عشرات المهندسين والفنيين اللبنانيين والبريطانيين على مشروع إنتاج الطاقة لزحلة والذي يؤمن التيار الكهربائي بالكامل، بطاقة إنتاجية تصل إلى حدود 60 ميغاوات. ومع بلوغ المشروع مرحلته الأخيرة، امتعض عدد من أصحاب المولدات الخاصة في زحلة، مهذبن بإحراق معمل الإنتاج وحساب السماح بتفنيذ المشروع على عدد من محلات الشركة، بهدف تعطيلها ونفي الشركة عن عن الضمي في تنفيذها. اكتملت الهيكلة الفنية لمعمل الإنتاج، بالكامل، وتمت تجربته الأولى بنجاح، وفق ما أكده رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة كهرباء زحلة أسعد نكد، الذي أعلن لـ«البناء» أن «الحلم تحققت والمعمل أنجز، في إطار مواصفات عالمية ومعايير بيئية وصحية، وأن العتمة انتهت وحل مكانها النور الذي يستحقه مشتركو كهرباء زحلة الذين لم يتأخروا يوماً عن دفع مستحقاتهم المالية، والأهم من كل ذلك أن المعمل يستوفي كل الشروط المطلوبة بيئياً وصحياً، وفق كل الدراسات الفنية والبيئية، على عكس المولدات الخاصة التي تنتشر بين المنازل مع قسائل دخان يصل مباشرة



نكد متقدماً ورش الصيانة خلال العاصفة

## لجنة المحامين وزعت ملخصاً عن التعديلات المقترحة والمالكون طالبوا بتصحيح الإجراءات

أومعدل 45 إلى 50 في المئة من ثمن المأجور من دون تناقص». كما طالب بـ«مساواة الأماكن السكنية الفخمة مع تلك المأجورين، وبتعديل المادة 29 لتشمل استفادة أبناء المستاجر وأصوله من التمديد قبل وبعد 92/7/2012»، وتخفيض نسبة المشاركة مع النفقات المشتركة والإقسام المشتركة وحصرها بالإصلاحات الصغرى داخل المأجور وليس بالإصلاحات الكبرى خارج المأجور بعد إلزام المستاجر بدفع بدل المثل الحقيقي للمأجور، وتحديد تعويض الإخلاء بـ50 في المئة وليس بـ4 و6 أضعاف بدل المثل خاصة بعد تخفيض نسبة بدل المثل».

وفي المقابل، طالب المالكون القدامى، في كتاب مفتوح إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري والنواب، بأن «يحافظوا على صدقية تشريعاتهم والقوانين التي أقرت بشبه إجماع، وعلى صوابية قرار المجلس الدستوري الموقر ثلاثاً يطاول النكث للقوانين السابقة منها واللاحقة، في ما لو خضعوا للتهويل والمبزين أيا كانوا وأينما كانوا رحمة بعبية الدولة والمسؤولين فيها وممثليها الكرام». وأكدوا «ما صرح به دولة الرئيس بري بأنه لا يجوز أن يكون حل مشكلة قانون الإيجارات

وزعت لجنة المحامين المولجة بالطنع وتعديل قانون الإيجارات ملخصاً عن التعديلات المقترحة قبلها على قانون الإيجارات، وهي: - «المعمل بقانون الإيجارات الاستثنائي 92/160 إلى حين الانتهاء من التعديلات واختيار أعضاء محايدين لمناقشة القانون. - تحديد بدل الزيادة عن عام 2012 بـ8.12 في المئة. - بدء التعديلات من المادة 1 إلى 58 بطريقة منهجية، وليس بدءاً من المواد المبطلة من المجلس الدستوري، وخصوصاً أن هناك تخوفاً من عدم الأخذ بالتعديلات وعرقلتها بعد إقرار تعديل اللجنة، وبالتالي يجب الحرص على النظر بالتعديلات المقدمة بشكل جدي لا المعاملة

وعرقلتها كما يحصل». ودعت اللجنة إلى «رفع الاستفادة من الصندوق إلى 7 أضعاف وربطها بالمستاجر الفرد»، وإلى «ربط الصندوق بإمكانية حصول المستاجر على مساهمة الصندوق البالغة 45 في المئة دفعة واحدة لقاء إخلائه المسكن من السنة الأولى أو الثانية»، وتحديد بدل المثل بـ1 في المئة من قيمة المأجور عند دفع بدل الإيجار، على أن يدفع الصندوق للمستاجر تعويض الإخلاء عند إخلائه المأجور على أساس 5 في المئة من قيمة المأجور

زحلة. أحمد موسى

وعد أسعد نكد ووفى، وكان وفاءه بإيصال الكهرباء 24 في 24 ساعة لزحلة وقضائها لـ16 قرية وبلدة بمناوبة انتصار لـ53 ألف مشترك يشككون ما يزيد عن مئتي ألف نسمة منتشرين على بقاع أرض تضم مئات المؤسسات الصناعية والزراعية والسياحية والتجارية، فضلاً عن المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الدخل، على مجموعة صغيرة تسرق أموال المواطنين الكادحين، من خلال «قواتر» تارة «وهمة»، وأخرى «مرتفعة السعر»، من دون احتساب ما يصرفونه من كهرباء، هو عمل «مافياوي» بامتياز من قبل أصحاب المولدات، فضلاً عن تلوث البيئة والخطر الذي تشكله هذه المولدات على الصحة العامة.

مروحة ابتزاز للمواطنين، في ظل غياب أي محاسبة رسمية، غياب دفع بعض أصحاب المولدات إلى رفع منسوب ابتزازهم للمواطنين على خلفية طرح موضوع الاشتراكات المرتفعة لبدلتهم المالية التي يستوفونها من المشتركين في زحلة وقرى قسائها. أبدى المواطنون ارتياحاً عارماً في زحلة وقضائها، فرفعت الالفتات مرحبة وشاكرة وممتنة لمن أنجز ما كان بالنسبة إليهم حلماً بالنور وطرد العتمة. حزم الأمر وشكلت الهيئة العامة وحدة تكاملية بين «شركة كهرباء زحلة» وبشخص رئيس إضافية إدارتها ومديرها العام أسعد نكد، وبين أبناء مدينة زحلة وأهالي وسكان 16 عشرة بلدة وقرية في قضاء زحلة، ناهزوا لـ53 ألف مشترك، يتكلمون نحو 200 ألف نسمة، «كهرباء زحلة منقورة ولا تناور، وتعتبر نكد لـ«البناء»

وأوضح شلهوب أن «التجار والقطاعات الاقتصادية كانوا في صدد رفع شكوى إلى وزارتي الاقتصاد والداخلية لجم احتكار وابتزاز أصحاب المولدات التي لم يبادروا إلى تخفيض أسعار البديل المالي الذي يتراوح بين 150 و 200 ألف لقا كل خمسة أمبير، مع الإبقاء على 900 ليرة كسعر للكيلواط».

## سَلْمُو

وأكد سعيد سلمو، من جهته، أن الاعتراضات على هذا المشروع ناتية من أصحاب المولدات فقط، لأن هؤلاء «سيبترزون» بعد أن تتأمن الكهرباء من 24/24 ساعة لمدينة زحلة وقرى وبلدات القضاء التي تنتشر في مشروع كهرباء زحلة». وقال «حتى الآن لا إدارة حكيمية في لبنان لقطاع المولدات من قبل الدولة».

وأوضح «أن شركة كهرباء زحلة لها الحق في إنتاج الكهرباء وتوزيعها، أما أصحاب المولدات فلا صفة قانونية لهم في الموضوع»، معلقاً أملاً كبيرة «على تحريك العجلة الاقتصادية والصناعية والزراعية والسياحية والخدمية، من خلال مشروع إنتاج كهرباء زحلة الذي أصر النور أخيراً». وبلغت سعيد سلمو إلى أنه «مع وصول الكهرباء 24 في 24 ساعة يومياً يجعلنا،

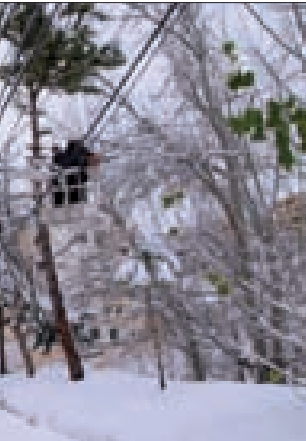
جودة الأغذية التي تدخل التجارة الدولية وضمان اتفاق الأغذية المستوردة مع الاشتراطات الوطنية. وتفرض بيئة تجارة المنتجات الغذائية العالمية في الوقت الحاضر التزامات كبيرة على كل من البلدان المستوردة والمصدرة لكي تُعزّن نظم الرقابة على الأغذية لديها، ولكي تُطبق وتنفذ استراتيجيات الرقابة على الأغذية، استناداً إلى تقييم الأخطار، وخصوصاً بعدما أصبح المستهلكون يهتمون اهتماماً غير مسويق بطريقة إنتاج الأغذية وتجهيزها وتسويقها، وتزايد مطالباتهم بأن تتحمل الحكومات مسؤولية أكبر لحماية المستهلك وضمان سلامة الأغذية. وتهدف منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية اهتماماً كبيراً بتعزيز النظم الوطنية للرقابة على الأغذية التي تستند إلى المبادئ والخطوط التوجيهية العلمية، والتي تتناول جميع قطاعات السلسلة الغذائية، ولهذا أهمية خاصة في البلدان النامية في سعيها إلى تحسين سلامة الأغذية وجودتها ورفع مستوى التغذية. لكن هذا الأمر يتطلب مستوى عالياً من الالتزام السياسي.

ويمكن أن تكون الرقابة على الأغذية ضعيفة، في كثير من البلدان، بسبب كثرة التشريعات وتعدد جهات الاختصاص وبسبب نقاط الضعف في الرقابة والرصد والإنفاذ. وتوسع الخطوط التوجيهية التالية إلى تقديم المشورة للسلطات الوطنية في شأن استراتيجيات قوية تُنمّ الرقابة على الأغذية، بما يضمن حماية الصحة العامة ويمنع الغش والتحايل، ويتجنب تلويث الأغذية، ويساعد على تسهيل التجارة. ومن شأن هذه الخطوط التوجيهية أن تساعد السلطات على اختيار أنسب الخيارات في نظم الرقابة على الأغذية، من حيث التشريع والبنية الأساسية والبيانات والإنفاذ. وتوضح الوثيقة المبادئ الواسعة التي تحكم نظم الرقابة على الأغذية، وتقدم أمثلة على البنية الأساسية والأساليب التي يمكن أن تسير عليها النظم الوطنية. وتستهدف هذه الخطوط التوجيهية السلطات الوطنية المعنية بضمان سلامة الأغذية وجودتها من أجل مصلحة المستهلكين والصحة العامة. كما أن هذه الخطوط التوجيهية ستساعد كثيراً من أصحاب المصلحة ومنهم مجموعات المستهلكين، ومنظمات الصناعة والتجارة، ومجموعات المزارعين وأي مجموعات أو رابطات أخرى تؤثر في السياسة الوطنية في هذا المجال.

خروج على «الاتحاد»

قبل أيام من انطلاق العمل بمشروع إنتاج الكهرباء، من قبل شركة كهرباء زحلة، وتزويد المدينة بالكهرباء 24 في 24 ساعة، حطّطت تجريبية كانت تجربة ناجحة، برز انقسام في مدينة زحلة، محور خلافات بين أصحاب المولدات، الذين أكد أغلبهم رفض ما أطلق عليه اسم «اتحاد أصحاب المولدات في البقاع الأوسط»، معنيين الخروج منه، لا سيما أنهم ضد الاستمرار في سياسة الترهيب والابتزاز، مؤيدين مشروع الإنتاج المقدم من كهرباء زحلة، ومبدئين استعدادهم لوضع أنفسهم ومولداتهم في تصرف الشركة. كما أكدوا أن «الاتحاد» لا يعينهم، لأنهم قريب ولا من بعيد وهم غير معينين بأي من قراراته التي وصفوها بأنها «غير رسمية وغير قانونية»، وخصوصاً أن الاتحاد لا يملك أية صفة قانونية، وأنه يُدار من قبل شخص واحد، لا هم له سوى الإبتزاز وبيات معروف لدى الجميع ولدى كل الأجهزة الأمنية والعسكرية والنقابات من قبل المخطين.

وقد برز استياءهم الشعبي عارماً في زحلة وقرى قضائها، من الأسلوب الذي اتبعه أصحاب المولدات الخاصة وابتزازهم المشتركين الذين استبشروا خيراً بما وعد به أسعد نكد ووفى في تأمين



عمل لا يتوقف حتى في الظروف المناخية الصعبة

## «جمعية الصناعيين»: إلقاء «الخط الأخضر» مضرّ بالقطاع

تعليقاً على الإجراءات التي تتخذها مديرية الجمارك في مرفأ بيروت، لا سيما إلغاء «الخط الأخضر» وتمريم البضائع والمواد الأولية كافة على المسلك الجمركي المسمى «الخط الأحمر»، رأت جمعية الصناعيين اللبنانيين، في بيان، «أن التدابير المنقذة حالياً والتي ترافقت مع ضعف الإمكانيات البشرية واللوجستية، أدت إلى بطء شديد في تخليص المواد الأولية المستوردة لصالح الصناعيين، وزاد انعكس ضرراً على أوضاعهم، وزاد في تكاليف الإنتاج التي هي مرتفعة أصلاً، إضافة إلى فقدانها من مخازن بعضهم». و«مع تبنيها لشفاغية العمل الذي تقوم به وزارة المالية، والخاصة على مصالح الصناعيين والحاضرين للقانون»، طالبات الجمعية «بإعادة العمل سريعاً بالخط الأخضر، وخصوصاً في ما يتعلق بالمواد المعروفة المنشأ والمواصفات التي يستوردها الصناعيون باستمرار».

## تحديات تواجه سلامة الغذاء

نظام مارديني

دائماً ما يحدث خلط بين عبارتي سلامة الأغذية وجودتها. فالمقصود بسلامة الأغذية، الإشارة إلى جميع مصادر الأخطار التي قد تكون مزمنة أو حادة والتي قد تجعل الأغذية مخرّسة بصحة المستهلكين. وسلامة الأغذية أمر لا يقبل التفاوض في شأنه. وأما جودة الأغذية فتعني جميع الصفات الأخرى التي تؤثر في تقييم المستهلكين للمنتجات، ومن هذه الصفات صفات سلبية مثل التلف، أو التلوث بأي أوساخ، أو تغير اللون، أو وجود رائحة، كما تشمل صفات إيجابية مثل المنشا، واللون، والطعم، والرائحة، والنسجة، وطريقة التجهيز.

وفي معظم البلدان تقع المسؤولية عن الرقابة على الأغذية على عدة وكالات أو وزارات. وقد تكون أدوار هذه الوكالات ومسؤوليتها مختلفة تمام الاختلاف، وقد يكون هناك ازدواج كثير في نشاط التنظيم وقد يكون هناك تشتت في الرقابة وفي التنسيق. كما قد تكون هناك تباينات كبيرة في الخبرة وفي الموارد بين مختلف الوكالات، وربما تتعارض مسؤولية حماية الصحة العامة مع التزامات تيسير التجارة أو تطوير إحدى الصناعات أو أحد القطاعات.

ومن التحديات التي تواجه سلطات الرقابة، بحسب منظمة الأغذية والصحة العالمية: 1 - زيادة عبء الأمراض التي تنقلها الأغذية ومصادر الأخطار الجديدة والناشئة المنقولة بواسطة الأغذية. 2 - سرعة تغير تقانات إنتاج الأغذية وتجهيزها وتسويقها. 3 - وجود نظم للرقابة الغذائية تكون مستندة إلى العلم وترتكز على حماية المستهلكين. 4 - التجارة العالمية في الأغذية وضرورة تنسيق مواصفات سلامة الأغذية وجودتها. 5 - تغير أنماط العيش، بما في ذلك سرعة توسع المدن. 6 - تزايد وعي المستهلكين بقضايا سلامة الأغذية وجودتها وتزايد الطلب على المعلومات الجيدة.

## وزير العمل الليبيري بحث مع جمعة العلاقات الثنائية وأوضاع العاملات

استقبل وزير العمل للمغتربين هيثم جمعة، في مكتبه في المديرية في الجناح، وزير العمل الليبيري نيتو زرزار، على رأس وفد من كبار الموظفين في وزارات الخارجية والداخلية والعمل في ليبيريا، في حضور رئيس المجلس الوطني للجامعة الليبانية الثقافية في العالم رئيس الجالية الليبانية في ليبيريا عزت عيد.

وتحور البحث خلال اللقاء، حول تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين ودور الجالية الليبانية في ليبيريا، كما تطرق المجتمعون إلى وضع العاملات الليبيريات في المنازل في لبنان، وأبدى الوفد ارتياحه لتجاوب السلطات الليبانية بمعالجة أوضاعهن وتسهيل أمورهن، كما أعرب الوزير الليبيري عن ارتياحه للقاءات التي عقدها مع المسؤولين

## الاتحاد العمالي: دعوة اللجان إلى إقرار مشروع السلسلة خطوة إيجابية باتجاه الحل

اعتبر الاتحاد العمالي العام، في بيان، أن «دعوة اللجان الثنائية المشتركة لمناقشة وإقرار مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب التي باتت عبئاً ثقيلاً يكبل حقوق موظفي القطاع العام في الإدارة والأسلاك العسكرية والأمنية والإساتذة والمعلمين في المدارس الرسمية والمتقاعدين، هي خطوة إيجابية في اتجاه الحل المعجل، لا سيما أن الأمر أشبه درساً في أكثر من لجنة نيابية مشتركة ووزارية ومع ممثلي هيئة تنسيق روابط المعلمين والأساتذة وموظفي القطاع العام، مع التأكيد على أن تمويل سلسلة الرواتب تأتي من واردات الخزينة ومن الضرائب المباشرة، وخصوصاً الضرائب على الريع والأرباح وأيضاً من سدّ مزاياهم هدر المال العام في واردات الجمارك في المرفأ والطار والمعاير

## فقيه شارك في اجتماعات منظمة العمل العربية

شارك نائب رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه، في اجتماعات الدورة الثمانية والثمانين لمجلس إدارة المنظمة التي عقدت في القاهرة. وأشار فقيه إلى أنه «جرت مناقشة جدول مؤتمرات المنظمة الذي سيعقد نهاية شهر نيسان المقبل في الكويت، كما جرى عرض ومناقشة ورقة العمل التي قدمها من قبل مجلس الإدارة ولجنة الحريات النقابية في المنظمة للمرة الثانية، وهي

## إحالة شركة «مكتافارم» إلى النيابة العامة

أحال وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور شركة «مكتافارم» المستوردة للدوية والشركة المصنعة قابيز Pfizer والمسؤول في المكتب العلمي لهذه الشركة سامر، إلى النيابة العامة التمييزية بتهمة «تقصير ينطوي على احتيال واضح أدى إلى تحقيق أرباح غير مشروعة». وحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي لوزير الصحة، تبين للوزارة «أن خفوضات ملحوظة طرأت على أسعار الدواء Aricept بلغت 59.4 في المئة ليعيار 10 ملغ و70.53 في المئة ليعيار 5 ملغ، من دون أن يتم الإبلاغ في

بحينه عن هذه الخفوضات»، علماً أن إبلاغ الوزارة عن هذه الأسعار، استناداً إلى قانون مزاولة مهنة الصيدلة ونسب تعيير الأدوية في لبنان، هو من مسؤولية الشركة المنتجة والشركة المستوردة.

من جهة أخرى، وأحالت وزارة الصحة إلى النيابة العامة الاستئنافية في الشمال بناءً على طلبها، نتائج الفحوصات المخبرية والتحليل التي أجريت لعينات السكر المأخوذة من مرفأ طرابلس، «والتي تبين أنها غير مطابقة» بحسب بيان الوزارة.